

امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية

م.و. علاء عبر (الوهاب عبر) (العزیز)^(١)

المقدمة:-

تحتل مصادر الطاقة عموماً والمصادر النفطية خصوصاً، أهمية كبيرة لدى الدول الصناعية الكبرى، فهي شريان الحياة الاقتصادية والاساس في تحديد قوة الدولة اقتصادياً، فالدول الكبرى، باستثناء روسيا الاتحادية، تعاني نقص في موارد الطاقة اذ ان احتياجاتها تفوق ما تملكه من موارد طاقة، ما يجعلها تعتمد على الخارج في تلبية الاستهلاك الداخلي، وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي فانه يرجع الى زيادة الانشطة الاقتصادية وهو بالنهاية يتطلب توفير مصادر الطاقة للاستمرار او الحفاظ على معدلات الناتج والنمو، ولذلك فان الدول التي تسعى الى زيادة مقومات قوتها لا بد لها من توفير مستلزمات زيادة هذه المقومات ومن بينها المقوم الاقتصادي الذي يعتمد على مصادر الطاقة في تعزيز مؤشراتته.

لعل من بين الدول التي اخذت تسعى الى زيادة مقومات قوتها هي الصين التي شهدت منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تزايداً ملحوظاً في مؤشراتها الاقتصادية اذ تجاوزت الاتحاد الاوروي واليابان واصبحت المنافس الحقيقي للولايات المتحدة الامريكية والمهدد الاول لازاحتها عن قمة الهرم الاقتصادي الدولي، هذه الزيادة لا بد لها من توفير مستلزمات اساسية اهمها الطاقة التي تعمل على تأمينها وتوفيرها كجزء من الامن القومي للدولة، ولذلك سعت الصين الى حماية وتحقيق امن الطاقة بوصفه جزءاً من امنها القومي، من خلال توجهات السياسة الخارجية الصينية التي اخذت تتحرك في هذا الاطار من خلال توجيه سياساتها الخارجية للعمل على حل

^(١) قسم العلوم السياسية/كلية الامام الكاظم(ع).

مشكلة امن الطاقة وتفعيل ادواتها الدبلوماسية من اجل تأسيس هذا البعد في مناطق متعددة من العالم من بينها منطقة الشرق الاوسط .

يقوم البحث على افتراض اساسه ان الصين تشهد مرحلة مهمة في تاريخها تمتاز بالصعود المتواصل والسعي نحو اخذ مكانة متقدمة بين الدول الكبرى، ولذلك فإنها تسعى لتعزيز مقومات قوتها التي تستند على ابعاد امنية مختلفة من بينها امن الطاقة الذي يعد اساس تقدمها الاقتصادي والذي اقترن بسياستها الخارجية تجاه مختلف الاقاليم النفطية في العالم.

ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية :- ما علاقة امن الطاقة بالسياسة الخارجية ؟ ما هو المفهوم الصيني لامن الطاقة ؟ وما هي استراتيجياتها في هذا المجال ؟ ما هو تأثير هذا البعد الامني في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط ؟ وللتحقق من الفرضية والاجابة على التساؤلات المطروحة، تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اساسية ، تناول المبحث الاول امن الطاقة وعلاقته بالسياسة الخارجية ، اما المبحث الثاني فقد تناول المفهوم الصيني لأمن الطاقة . والمبحث الثالث تناول امن الطاقة والسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط .

المبحث الاول :- امن الطاقة وعلاقته بالسياسة الخارجية

يعد امن الطاقة احد الابعاد التي تشكل الامن القومي للدولة ، وتحقيق الامن القومي للدولة يعد هدفا من اهداف السياسة الخارجية ولذلك تولي الدول لا سيما الدول الكبرى بالغ الاهتمام من اجل تحقيق كافة الابعاد الامنية من خلال ادوارها الخارجية واستعمال مختلف الوسائل والاساليب التي تسعى الى تعزيز مقومات قوتها والتنافس على قمة الهرم الدولي ويعد امن الطاقة احد الابعاد الامنية التي تقع ضمن اهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى والتي تعمل على تأمينه من خلال استعمال وسائل متعددة وهو ما ادى في احيان كثيرة الى ايجاد حالة تنافس بين الدول الكبرى بسبب السعي لتأمين هذا البعد الامني وحمايته.

المطلب الاول :- مفهوم امن الطاقة

يعد الامن بمثابة المطلب الاول للجماعة البشرية في شتى الظروف والاحوال والهدف المحرك لنشاطاتها وتفاعلاتها، وقد تطور مفهوم الامن مع تطور الجماعة البشرية من المجتمعات البدائية وصولا الى عصر الحضارة والمدنية التي قامت على اساسها الدول الحديثة ولما كان الامن هو المطلب الاول للإنسان فردا وجماعة فان وسائل تحقيقه تعددت مع التطور الحاصل في الحياة البشرية ، فغياب الامن يعني تهديد الوجود وتعريض اركانه ومقومات استمراره للخطر وهو ما يفرض على الانسان الاستجابة لدواعي الامن باشكال واساليب متعددة .

يشير المفهوم العام للامن الى السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر. ومع التطور الحاصل في الحياة البشرية وسعي الدولة الحديثة الى تأمين مصادر بقاءها و وجودها فقد توسع مفهوم الامن واصبح يشمل مستويات عدة لا سيما في التهديدات التي بدأت تتعرض لها الدول، ومصالحها المتزايدة ، فالدولة التي تسعى الى تحقيق تقدم في مستوى قوتها مثلا تحتاج الى تعزيز مقومات هذه القوة وهذه الاخيرة تتطلب بذل جهود اكبر من الدول لتأمين هذه المقومات وهو ما يفرض على الدولة بذل جهود اكبر ضد اي مخاطر محتملة^١.

لعل من بين ابعاد الامن التي بدأت الدول بالاهتمام بها هو امن الطاقة الذي تزايد الاهتمام به مع زيادة حالة التنافس على مصادر الطاقة من جهة وسياسات الدول المنتجة من جهة اخرى فالدول المستهلكة لمصادر الطاقة بدأت وضع استراتيجيات للاهتمام بهذا البعد الامني وكذلك الحال بالنسبة للدول المنتجة التي وضعت استراتيجيات خاصة بها، وجاءت هذه الاستراتيجيات في ظل ما شهده القرن العشرين من ازمات الطاقة التي ارتبطت بنقص الامدادات وهو ما دعم فكرة ان تحقيق امن العرض من شأنه تحقيق امن الطاقة ، وعلى هذا فان اول من طرح تعريف لامن الطاقة

^١ علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٥.

كان قد ركز على جانب تنويع المصادر من اجل تنويع امن العرض حيث اشار رئيس وزراء بريطانيا (ونستون تشرشل) الى ان (امن الطاقة يكمن بالتنوع والتنوع فقط)، وهذا الفهم لامن الطاقة يتطلب التركيز على امن العرض من خلال توافر الانتاج الكافي من مصادر الطاقة باسعار في متناول الجميع وان تحقيق امن الطاقة لاي دولة يتطلب توافر موارد للطاقة امنة وكافية وهو ما دفع الدول الكبرى في مرات عديدة الى التدخل في المناطق المنتجة للطاقة (لا سيما النفط والغاز) لضمان تدفقه^(٢).

ان التعريف التقليدي لامن الطاقة ارتكز على تجنب ازمات الطاقة ، وازمة الطاقة هي ذلك (الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الاسعار بشكل يهدد الامن القومي والاقتصادي) ان ما عزز هذا الاتجاه القائم على ان امن العرض هو اساس لامن الطاقة هو الازمات التي شهدها العالم في القرن العشرين والتي ارتبطت بنقص الامدادات كالازمة التي حصلت عام ١٩٧٣ عندما اعلن العرب عن ايقاف امداد النفط الى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا وكذلك الازمة التي حصلت مع قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩^(٣).

ان الازمات التي شهدها القرن العشرين التي عرضت امن الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة الى الخطر من خلال ارتفاع الاسعار الذي يصب في مصلحة المنتجين لم يعد كذلك، اذ ان ارتفاع الاسعار بالنسبة للدول المنتجة سوف يكون له مكاسب اقتصادية لكنها لن تستمر نتيجة تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، ولذلك فقد تطور مفهوم امن الطاقة بعد الحرب الباردة واصبح هذا المفهوم يختلف من دولة الى اخرى ويتحدد حسب موقع الدولة منتجة كانت ام مستهلكة، فالدول المصدرة يقوم الجزء الاهم من المفهوم على امن الطلب على مصادر الطاقة لديها، اي اصبح يركز على امن العائدات لديها، اما الدول المستهلكة التي تعتمد في

(٢) خديجة عرفة محمد، امن الطاقة وآثاره الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

تلبية احتياجاتها من الطاقة على الخارج فانها تولي اهمية الى خطر تعرقل الامدادات وتنويع مصادر العرض والوصول الآمن الى مصادر الطاقة^(٤).

ولقد اصبح امن الطاقة هاجسا لدى الدول الكبرى واصبح الافصح عن حالات القلق واضحا عندما تبنت استراتيجياتها هذا الدور الامني وخير دليل على ذلك ما جاء في وثيقة استراتيجية الامن القومي التي اصدرتها بريطانيا عام ٢٠٠٨ اذ اشارت فيها الى الطلب العالمي المتصاعد قد يسبب اشتداد حدة التنافس على امدادات الطاقة وما يمكن ان ينطوي عليه من تداعيات امنية خطيرة^(٥).

وبالنظر لأهمية هذا البعد الامني وتزايد الاهتمام به من قبل الدول سواء كانت منتجة ام مستهلكة فقد انعكس هذا الاهتمام على المنظمات الدولية واهمها الوكالة الدولية للطاقة التي تأسست عام ١٩٧٤ بعد الازمة النفطية التي حدثت عام ١٩٧٣، اذ تعرف الوكالة امن الطاقة بأنه (تواصل الاستقرار في الاسعار المقبولة التي هي في المتناول مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة) ، اما البنك الدولي فانه يعرف امن الطاقة بأنه (ضمان انتاج الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من اجل تحقيق هدفين اولهما تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود الى خفض مستويات الفقر وثانيهما هو التحقيق المباشر في مستويات معيشة المواطنين للوصول الى خدمات الطاقة الحديثة)^(٦).

الى جانب ما تقدم فان ما يعزز الاهتمام بأمن الطاقة هو ان هناك حالة تؤثر على تزايد حالات عدم الاستقرار السياسي في اهم مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز (بوصفها اهم مصدرين للطاقة العالمية) اذ تشهد هذه المناطق صراعات اثنية وعرقية داخل الدول المنتجة كما في السودان ونيجيريا وغيرها وكذلك زيادة حدة التنافس

(٤) عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٤٨-٤٩.

(٥) تاباني فاتوراننا، الطاقة والتغيرات المناخية تهديد محتمل للامن المستدام ، من كتاب (القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن العشرين)، جرابي هيرد(محررا)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣، ص ١٤٦.

(٦) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣.

والصراع بين دول بعض الاقاليم المنتجة للطاقة كما هو الحال في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي الغنية بالنفط والغاز التي تشهد اضطرابات عدة وحالات عدم استقرار امني وسياسي^(٧).

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الامن القومي للدولة بدأ يشتمل على ابعاد عدة اهمها ما تم توضيحه وهو امن الطاقة الذي اصبح مثار اهتمام الدول المنتجة والمستهلكة فضلا عن اهتمام المنظمات الدولية لما له من تأثيرات اقتصادية وانسانية حيث ارتبط هذا المفهوم بالأمن الدولي من خلال تأثيره على حالة الصراع وحتى الحروب احيانا وكذلك ارتباطه بالأمن الغذائي والانساني والامن المستدام وهو ما اكدت عليه المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وعملت على وضع اسس لتحقيق هذا البعد الامني لضمان الابعاد الانسانية الاخرى للأمن القومي.

المطلب الثاني: امن الطاقة والسياسة الخارجية

تعني السياسة الخارجية لأي دولة تعبير عن مصالحها وطموحاتها واهدافها التي ترغب في تحقيقها وبالتالي فهي السبب وراء بناء علاقاتها مع الدول الاخرى ، فالسياسة الخارجية كما يعرفها اسماعيل صبري مقلد هي (مجموعة الخطط والاستراتيجيات التي تحاول الدولة من خلالها التوصل الى نتيجة ايجابية فيها، عندما تكون تلك النتيجة رهنا بالكيفية التي تدير بها علاقاتها مع الدول الاخرى وعندما تمس بشكل مباشر اهداف الدولة وطموحاتها القومية)^(٨)، ومن هذا التعريف يتضح ان اهداف الدولة ومصالحها العليا تنعكس في سياساتها الخارجية ولا سيما تلك الاهداف والمصالح المتعلقة بالامن القومي للدولة وعادة تستخدم الدول نشاطها السياسي الخارجي من اجل التأثير على الوحدات السياسية الاخرى بشكل يلبي احتياجاتها ويضمن مصالحها ويحقق اهدافها، ولذلك فان عملية صنع السياسة الخارجية للدول هي عملية معقدة كونها تتطلب حسابات المصلحة العليا للدولة وامنها القومي مع الاخذ بنظر الاعتبار اختيار الطريق الامثل لتنفيذ

(٧) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق كره، ص ٦٢.

(٨) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الاصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣،

سياستها الخارجية والتعامل مع غيرها من الوحدات السياسية ، فالسياسة الخارجية هي وجه واداة لسياسة الدولة العليا وفقا لمفهومها لأمنها القومي وتجسيدا له على الواقع العملي ، فالسياسة العليا للدولة هي الاطار النظري لقيمتها واحتياجاتها ومصالحها واهدافها وان سياساتها الداخلية والخارجية هي اوجهها وادواتها التطبيقية^(٩).

ان الامن القومي للدولة ينطوي على ابعاد عديدة وان امن الطاقة اضحى بعدا امنيا مهما من ابعاد الامن القومي وبالتالي اقترن بالسياسات الخارجية للعديد من الدول اذ عملت بعض الدول على تغيير واعادة النظر في سياستها الخارجية ازاء منطقة معينة او دولة معينة نظرا لتحقيق امنها القومي ومن ضمنه امن الطاقة ، فالدول المستوردة للنفط تسعى الى تأمين وارداتها النفطية من مصادره الخارجية وتنويع مصادر هذه الواردات من خلال تنمية علاقاتها الخارجية وتوجيه سياستها الخارجية ازاء الدول او الاقاليم المنتجة والمصدرة للنفط ويكون ذلك من خلال استخدام الليات و وسائل مختلفة تتراوح بين الاليات والقوى الناعمة والاليات والقوى الصلبة اذ انما تكون مستعدة لاتخاذ اي اجراء مناسب يضمن الحفاظ على امنها القومي فالولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال تهتم بتأمين مصادر الطاقة نظرا لعجز الانتاج الداخلي وحظيت قضية امن الطاقة بأولوية كبرى في السياسة الخارجية الامريكية لتأمين احتياجاتها الداخلية ، واتجهت الولايات المتحدة الى استخدام وسائل القوة المرنة في تأمين احتياجاتها النفطية من خلال التحالف مع الدول المصدرة للنفط لاسيما مع انتهاء الاستعمار التقليدي في النصف الثاني من القرن العشرين غير انما اضطرت الى استعمال القوة الصلبة لتأمين احتياجاتها النفطية عبر التدخل العسكري المباشر ونشر قواتها العسكرية وتسليط سياساتها الخارجية ازاء مناطق معينة بشكل يولي اهتمام اكبر مثل منطقة الشرق الاوسط ومنطقة اسيا الوسطى، كما يمكن ملاحظة الامر ذاته مع التحول في السياسة الخارجية الصينية منذ ان اصبحت دولة مستوردة للطاقة عام ١٩٩٣ حيث اتجهت الدبلوماسية الصينية الى تأمين مصادر الطاقة في مناطق مختلفة مثل الشرق الاوسط وافريقيا واسيا الوسطى

(٩) علي عباس مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨.

من خلال تدعيم الروابط الدبلوماسية والقروض والمنح والمساعدة في تحقيق النجاح وبرامج التنمية الاقتصادية^(١٠).

المبحث الثاني: الاستراتيجية الصينية في مجال الطاقة

تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كمستهلك للطاقة ومنافس لها في اسواق الطاقة العالمية، وفي ظل تنامي اقتصادها فانها تصبح بحاجة اكبر الى تأمين مصادر الطاقة ووضع الخطط والاستراتيجيات لهذا الغرض لا سيما انها تستورد نصف احتياجاتها النفطية من الخارج وبالتالي فان امن الطاقة يعد احد المبادئ الحاكمة والمؤثرة في سياسة الصين الخارجية وتحديد دورها الخارجي اقليميا ودوليا.

المطلب الاول : المفهوم الصيني لأمن الطاقة

عرفت الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) امن الطاقة بالمنظور الصيني على انه (ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين)^(١١).

ان الصين بوصفها دولة مستهلكة للطاقة وذات اقتصاد سريع النمو وتسعى لان تحتل مرتبة متقدمة ضمن القوى الكبرى عالميا فانها تركز على ضمان وصول الامدادات الضرورية لاستمرار نموها واهم هذه الامدادات هي امدادات الطاقة ، فهي من خلال التعريف الوارد الذكر فانها تركز على تأمين جانب العرض فضلا عن تأمين وصول هذه الامدادات اليها .

ان المفهوم الصيني لأمن الطاقة يقع ضمن وجهتي نظر اساسيتين تتمثل بالاتي^(١٢) :-

- ١- المفهوم الاول لأمن الطاقة :- هذا المفهوم هو مفهوم واقعي حيث يعتبر ان هناك صراعا من اجل السيطرة على موارد الطاقة الاستراتيجية وتحديد الموارد النفطية، وانطلاقا من كون النفط عنصرا نادرا وثمينا ومتركزا في

(١٠) خديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .

(١١) نقلا عن :- المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١٢) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، دار النهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٩-

مناطق جيوسياسية كسلعة مطلوبة، فإنه قد يتم استخدامه كسلاح ابتزاز على الساحة الدولية، وهنا يعتبر انصار هذا الاتجاه ان امن الطاقة جزءا مهما من الامن القومي للدولة واذا تعرض هذا البعد الامني (امن الطاقة) الى الخطر يمكن ان يؤدي الى صدام عسكري بين الدول ، ولذلك يوصي انصار هذا الاتجاه الى تنويع مصادر الطاقة التي يتم الاعتماد عليها وانشاء مخزون احتياطي لمواجهة اي مشاكل او تهديد لامنها الطاقوي .

٢- المفهوم الثاني لأمن الطاقة :- هذا المفهوم تقدمه مدرسة ذات اتجاه ليبرالي ظهر خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين اذ يقوم مفهوم الطاقة وفقا لهذا الاتجاه على ان زيادة الاكتشافات النفطية واستمرارها يؤدي الى تعاظم انتاج الدول النفطية خارج اطار منظمة اوبك وتنوع مصادر الانتاج والبيع لهذه السلعة فانها تصبح سلعة عادية وغير استراتيجية ويتربط على ذلك عدم وجوب التدخل الحكومي الا في حال تعرض الاسواق الى مشكلة تتطلب تدخل وحل حكومي وافضل استراتيجية تتبعها الدولة هي ازالة كل الموانع والعوائق امام التجارة والاستثمارات التي تؤثر في وصول الامدادات الطاقوية بشكل عام والنفطية بشكل خاص .

وفي ظل هذين الاتجاهين في تحديد اهمية الطاقة كمورد اساس لديمومة النمو الاقتصادي فان الصين في تحديدها لمفهوم امن الطاقة وبالتالي الاستراتيجيات التي وضعتها لتحقيق هذا البعد الامني قد اخذت وتبنت وجهة النظر الاولى في تحديد المفهوم والقائمة على الاساس الواقعي القائم على ان النفط هو سلعة استراتيجية ومهددة بالفاذ، وان التنافس الدولي سيزداد بشكل اكبر على هذه السلعة، وفي هذا الصدد يرى (دانييل يرغين) كبير المختصين في امن الطاقة ان هذا المفهوم هو ضمان امدادات كافية وموثوقة

من الطاقة بأسعار معقولة وبطرق لا تمس بالقيم والاهداف القومية الاساسية وهو ما يتطلب تدخل الدولة واداء دورها المركزي في سبيل تحقيق ذلك^(١٣).

ان ارتباط استمرار النمو الاقتصادي الصيني المتسارع بضمان وصول الامدادات الطاقوية والنفطية تحديدا يضع الصين امام تحدي كبير، هذا التحدي يتمثل بوضع الاسس الكفيلة لضمان وصول الامدادات الطاقوية، ولا يقف الامر عند هذا الحد وفق تعبير بعض خبراء الطاقة الصينيين اذ يعد النفط من وجهة نظرهم سلعة استراتيجية كونها ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وهو ما يتطلب تدعيم قدراتها البحرية والعسكرية لتأمين وصول شحنات الطاقة من المصادر الاجنبية^(١٤).

المطلب الثاني : مرتكزات الاستراتيجية الصينية

ان الدول المستوردة للطاقة تضع استراتيجيات لتأمين وضعها الطاقوي والصين احدي الدول التي تعتمد بشكل كبير على الامدادات الخارجية من الطاقة لضمان استمرار نموها الاقتصادي لاسيما وانها في تحديد مفهومها لأمن الطاقة تبنت وجهة النظر القائمة على تأمين جانب العرض واعتبار النفط هو سلعة استراتيجية من خلال تبني وجهة النظر الواقعية.

وعلى هذا الاساس وضعت الصين استراتيجيتها الطاقوية القائمة على تحديد الاليات والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المفروضة وتعزيز امنها الطاقوي من خلال دراسة الامكانيات المتاحة وايجاد الحلول للمخاطر التي من الممكن ان تؤثر سلبا على امدادات الطاقة للصين .

وتقوم الاستراتيجية الصينية في هذا المجال على عدة مرتكزات

١- انشاء مخزون احتياطي نفطي استراتيجي، اذ تعد فكره انشاء هذا المخزون الى

دراسة قدمها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني عام ١٩٩٦

لغرض توفير كميات من النفط بما يعزز الامن الاقتصادي والقومي في وقت

^(١٣) عبد القادر دندن ، الصعود الصيني والتحدى الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية ، مركز الكتاب الاكاديمي ،

عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣

^(١٤) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

الازمات وكذلك امكانيه تخزين كميات من النفط في اوقات انخفاض اسعار النفط عالميا ،وقد تم تأكيد فكره بناء المخزون الاستراتيجي في الخطة الخمسية العاشرة للصين (٢٠٠١_٢٠٠٥) وهي اول خطة خمسية تشير لقضية امن الطاقة في الصين حيث تم وضع تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل وتم الانتهاء من المرحلة الاولى عام ٢٠٠٩ بتخزين (١٠٢) مليون برميل يكفي لمده (٣٣) يوما في منطقته تشنهائي، وفي عام ٢٠١٠ بدأت المرحلة الثانية في منطقته جاندونج وتشمل مخزونا يقدر (١٧٠) مليون برميل، اما المرحلة الثالثة من المشروع فقد تقوم على تخزين (٢٠٤) مليون برميل تكفي لمده (٩٠) يوما على تنتهي هذه المرحلة عام ٢٠٢٠ ،وتسعى الصين الى اعتماد هذه الاستراتيجية لحماية امنها الاقتصادي في اوقات تأخر وصول الامدادات النفطية في اوقات الازمات السياسية^(١٥).

٢- تأمين خطوط نقل النفط : تهتم الصين بتأمين خطوط نقل الطاقة حيث ان وصول امدادات الطاقة الى الصين يتم عبر الناقلات النفطية وهو امر يعرض امن الطاقة الصيني للخطر حيث ان طرق وصول الامدادات النفطية الى الصين هي مضيق هرمز ومضيق ملقا وهذا الاخير تمر عبره (٨٨%) من واردات الصين النفطية وتنتشر في هذا الطريق عمليات القرصنة، فضلا عن العمليات الارهابية ولهذا تحشى الصين على الشحنات النفطية القادمة عبر هذا الطريق من عمليات مثل هذه كما ان الوجود الامريكي في المنطقة يشير الهواجس الأمنية للصين ، الى جانب ما تقدم فان اغلب ناقلات النفط التي توصل الامدادات النفطية الى الصين هي ناقلات اجنبية وهو امر يهدد الامن القومي والاقتصادي الصيني للخطر، وفي ظل هذه الاوضاع وفي سعيها لتأمين وصول الامدادات النفطية والطاوقية فقد عملت الصين على اتخاذ بعض الاجراءات كبناء اسطول ناقلات نفط بحرية وقوه بحرية عسكرية ونشر قواتها

(١٥) حديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦

في الدول الصديقة لها على طول الطريق الساحلي الذي تمر عبره ناقلات النفط، كما عملت الصين على توثيق علاقاتها الاستراتيجية بالدول الممتدة من الشرق الاوسط الى بحر الصين الجنوبي متبعة استراتيجية سميت بـ(استراتيجية عقد اللؤلؤ) المتمثلة ببناء قواعد وروابط قوية مع دول المنطقة التي تقع على الخط الساحلي الذي يزود الصين بامداداتها النفطية^(١٦).

٣- تحسين كفاءة الطاقة ، اذ تعمل الصين على استعمال الطاقة في اشباع الحاجات على المستوى الجزئي (الاستعمالات المنزلية) وعلى المستوى الكلي (كالأنشطة الصناعية والزراعية) باستعمال اقل مقدار من الطاقة كلما كانت كفاءه الطاقة ايجابية، فالصين احدى البلدان النامية التي ضاعفت اقتصادها اربع مرات خلال المدة من عام ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠ في الوقت ذاته لم ينمو استهلاك الطاقة باكثر من ربع معدل النمو الاقتصادي، كما حققت الصين خلال المدة ذاتها تقدماً كبيراً في تحسين كفاءه الطاقة وذلك بتحقيق انخفاض يقدر ب (٦٦%) في استهلاك الطاقة مقارنة بالمعدل العالمي لخفض استهلاك الطاقة خلال المدة ذاتها والذي يقدر ب (١٩%)، وتسعى الصين الى الاستمرار بخفض معدل استهلاك الطاقة على الرغم من استمرار الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، ولذلك وضعت خطط في هذا المجال قائمة على الاستمرار بمضاعفة الانتاج المحلي الاجمالي مقابل معدل استهلاك للطاقة لا يتعدى نصف حجم الزيادة في الناتج المحلي^(١٧)

٤- التنوع في مصادر الطاقة بحيث تعمل الصين على اتباع استراتيجية تنوع مصادر الطاقة في ظل اعتمادها على الخارج في تأمين نصف احتياجاتها النفطية، فقد سعت الى عدم الاعتماد على دولة ما او اقليم معين في تزويدها بمصادر الطاقة (لاسيما النفط) اذ تعد منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق التي

(١٦) علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٦-١٧٨

(١٧) عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨

تستورد الصين منها احتياجاتها النفطية، ولذلك سعت الى تنويع مصادر الامدادات النفطية في العديد من الدول ومناطق العالم واتبعت في ذلك طريقة تقوم على اشراك شركاتها النفطية في انتاج النفط في الدول التي تزودها باحتياجاتها النفطية، وقد حصل هذا مع روسيا الاتحادية والجزائر وبحر قزوين وكازاخستان وايران والعراق والسودان ، اذ ابرمت عدة اتفاقيات في هذا الشأن على سبيل المثال الاتفاقية التي وقعتها مع ايران عام ٢٠٠٤ بقيمة (٧٠) مليار دولار تلتزم ايران بموجبها بتصدير (١٥٠٠٠٠) برميل يوميا بسعر السوق الى الصين لمدة (٢٥) سنة مقابل قيام الصين بتطوير حقل يادافاران النفطي في ايران ، ووقعت في عام ٢٠٠٤ كذلك اتفاقية مشابهة مع دول من امريكا اللاتينية هي فنزويلا والبرازيل والاكوادور، وهناك اتفاقيات مشابهة مع دول افريقيا وكندا ، فالصين تحاول من خلال تنشيط دبلوماسيتها الطاقوية وتكثيف استثماراتها النفطية وتنويع مصادر الامداد لضمان امنها النفطي في حال حصول اي ازمة سياسية في احدى مناطق العالم المنتجة للنفط^(١٨).

المبحث الثالث: امن الطاقة والسياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الشرق الاوسط

اصبحت الصين دولة مستوردة للطاقة بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بفضل التطورات التي شهدتها الاقتصاد الصيني من زيادة في معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الصيني وتأسيسا على هذا انطلقت الصين للبحث عن مصادر تامين واستمرار هذا الارتفاع في النمو والناتج وكان اهم مقوماته هو تامين مصادر الطاقة (لاسيما النفط) وظهر مفهوم امن الطاقة الصيني - كما ذكرنا سابقا - القائم على تامين جانب العرض ، وعلى هذا الاساس بدأت الصين تعمل على ضمان

(١٨) محمد محمود صبري صيدم ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية

وصول الطاقة اليها من مختلف مصادر الطاقة واتبعت في ذلك استراتيجيات وتحركات خارجياً في سبيل تحقيق ذلك ، وكانت منطقة الشرق الاوسط احدى المناطق التي حظيت باهتمام الصين واصبحت مورد مهم لها لما تمتلكه من معدل عالي بالانتاج النفطي والاحتياطي العالمي من النفط وقد تحركت الدبلوماسية الصينية اتجاه هذه المنطقة نتيجة لأهميتها في تجهيز الصين باحتياجاتها من الطاقة .

المطلب الاول: الالهية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط

تتمتع منطقة الشرق الاوسط بأهمية جيواستراتيجية كبرى كونها من اغنى مناطق العالم بالموارد لا سيما موارد الطاقة، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يعد قريب من اهم الدول المستوردة للطاقة ولاسيما الصين .

تعد منطقة الشرق الاوسط اهم اقليم في العالم من ناحية امتلاكه لمصادر الطاقة (النفط والغاز) والذي بدأ اكتشافه خلال النصف الاول من القرن العشرين بداية من ايران ثم السعودية والعراق وتعاطمت اهمية هذه المنطقة كونها تحتوي على اهم المنتجين للنفط واحتوائها على ما يقرب (٥٥%) من احتياطي النفط العالمي، اذ تتواجد خمس دول من المنطقة ضمن الدول الست صاحبة اعلى احتياطي نفطي على مستوى العالم ، بحيث تأتي السعودية بالمرتبة الاولى من حيث الاحتياطي والذي يبلغ حوالي (٢٦١) مليار برميل وتأتي ايران في المرتبة الثالثة بحوالي (١٢٥) مليار برميل ثم العراق بالمرتبة الرابعة (١١٥) مليار برميل ثم الكويت (٩٩) مليار برميل واخيرا الامارات التي تملك حوالي (٩٧) مليار برميل ، وهو امر يعزز اهميتها الاستراتيجية لدى الصين والدول الكبرى^(١٩) .

ولذلك فان منطقة الشرق الاوسط تعد مصدر مهم من مصادر الطاقة بالنسبة للصين التي تستورد ما يقرب (٥١%) من مجمل وارداتها بمقدار (٢.٦) مليار برميل يوميا حسب احصاءات عام ٢٠١١ وتأتي السعودية بالمرتبة الاولى في تجهيز الصين بالنفط من بين جميع الدول المنتجة للنفط عالمياً وتأتي ايران في المرتبة الثالثة (بعد انغولا)، غير ان

(١٩) علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧

صادرات النفط الايراني الى الصين اخذت تتراجع نتيجة العقوبات التي فرضت على ايران بسبب برنامجها النووي ، وبالرغم من ذلك فإن الصين تعمل على زيادة وارداتها من المنطقة كونها اقرب المناطق المنتجة الطاقة بالنسبة اليها من خلال اعتمادها على النفط العراقي الذي بدأ يتصاعد مستوى انتاجه منذ عام ٢٠٠٣ وباقي دول المنطقة الاخرى كالكويت والامارات^(٢٠).

جدول (١)

واردات الصين النفطية من منطقة الشرق الاوسط (٢٠١٠-٢٠١٦) الف برميل

ت	السنة	حجم الواردات
١	٢٠١٠	٢,٢٦٠
٢	٢٠١١	٢,٦٠٧
٣	٢٠١٢	٢,٧٠٠
٤	٢٠١٣	٢,٩٤٠
٥	٢٠١٤	٣,٢٢٢
٦	٢٠١٥	٣,٤١٤
٧	٢٠١٦	٣٦٦٠

المصدر : نقلا عن : ناصر التميمي، صعود الصين : المصالح الجهورية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٦١ ، ٢٠١٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٨٢.

من الجدول اعلاه يتبين ان واردات الصين النفطية من منطقة الشرق الاوسط آخذة بالتزايد من سنة الى اخرى وهو ما يعزز اهمية منطقة الشرق الاوسط في الادراك الصيني ومكانة المنطقة كمصدر للطاقة لا سيما وان الصين تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من الخارج في بناء استراتيجيتها الاقتصادية القائمة على الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية .

ان ما يعزز مكانة واهمية منطقة الشرق الاوسط هو امتلاكها على مجموعة من حقول النفط الضخمة والتي تعد من بين الاضخم على مستوى العالم من حيث الانتاج كما ان

(٢٠) محمد محمود صبري صيدم ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧

معدل العمر الافتراضي لهذه الحقول اعلى من المعدل العالمي فضلا عن سهولة الانتاج وانخفاض التكلفة^(٢١)، وبذلك تتوافر ظروف انتاجية مميزة في منطقة الشرق الاوسط تجعل الصين كمستورد للنفط ومنافس للولايات المتحدة الامريكية في هذا الجانب متمسكة بشكل اكبر في تعزيز علاقاتها بدول المنطقة وبالرغم من التطور الحاصل في الطاقة المتجددة والطاقة النووية الا ان النفط والغاز ما يزالان يحتلان الموقع المتقدم كمصدرين رئيسيين للطاقة .

المطلب الثاني: الدبلوماسية الصينية في منطقة الشرق الاوسط

تحتل منطقة الشرق اهمية كبرى في استراتيجية الصين القائمة على تأمين وصول امدادات الطاقة - كما ذكرنا سابقا - وهو امر اسهم في تطوير العلاقات الثنائية بين الصين ودول المنطقة اذ اتجهت السياسة الخارجية الصينية باستعمال مختلف الوسائل والاليات لتعزيز وجودها في المنطقة وقد تطورت السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الاوسط منذ تحولها الى مستورد للنفط واستمرار نمو حجم الطلب على الطاقة وبالرغم من استراتيجية الصين في تنويع مصادر الطاقة الا انها لا تقلل من اعتمادها على نفط الشرق الاوسط التي تعد اكبر منطقة منتجة للنفط عالميا .

ولقد اتجهت السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الى اتباع مجموعة من الوسائل والاليات تمثلت بالآتي:

- ١- اتجهت السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الاوسط الى العمل على ضمان الامن والاستقرار الاقليمي من اجل تهيئة كافة الظروف المناسبة للتعاون في مجال الطاقة اذ اسهمت الصين في المشاركة في الجهود الدولية لحل ازمة البرنامج النووي الايراني الى جانب باقي الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمانيا^(٢٢) .

(٢١) علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨

(٢٢) محمد محمود صبري صيدم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢

٢- تكثيف جهودها الدبلوماسية في منطقة الشرق الاوسط عبر استعمال وسائل عدة من بينها توقيع عقود استثمارية لشركاتها في دول المنطقة انطلاقا من غاية

صينية قائمة على ضرورة التواجد في هذه المنطقة لتأمين وصول الطاقة اليها (لا سيما النفط) في ظل التواجد الامريكي ومنافسة الهند ايضا، ولذلك

دخلت بقوة في الاشتراك بتوقيع عقود انتاج النفط العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وبذلك فرضت نفسها كمستورد كبير لنفط الشرق الاوسط^(٢٣).

٣- تطوير العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، اذ عملت على تكثيف

الزيارات المتبادلة لا سيما مع دول الخليج العربي الى جانب التركيز على

العلاقات التجارية والاستثمارية القائمة على التبادل السليبي بينها وبين دول

المنطقة كما حصل مع السعودية عام ١٩٩٩ حيث تم توقيع شراكة

استراتيجية في مجال النفط وعلى اثرها شهدت العلاقات الثنائية نموا كبيرا

وبذلك ضمنت تامين وصول النفط من احد اهم المنتجين في العالم^(٢٤).

٤- اتجهت السياسة الصينية الى التركيز على اقامة المشاريع التنموية في منطقة

الشرق الاوسط والعمل على توفير فرصة لتدريب الكوادر البشرية التي تعمل

بكفاءة عالية في مختلف المجالات وتوفير فرصة للمنح الدراسية لدول منطقة

الشرق الاوسط والعمل على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي

يساعد على دعم الاستقرار السياسي ويجد الحلول للعديد من المشاكل التي

تواجهها دول لمنطقة مثل البطالة والفقر وتفعيل التعاون المشترك في القطاعات

الاساسية للاقتصاد كالصناعة والزراعة والتجارة فضلا عن الاهتمام بقطاع

الطاقة الذي يعد اكثر القطاعات الالهية بالنسبة للصين^(٢٥).

^(٢٣) ماتيوزانو، لاجبروت بلا طاقة : النمو الاخضر هل هو ضد من الاضداد، من يحكم العالم : اوضاع العالم ٢٠١٧ ،

مجموعة مؤلفين، ترجمة نصير مروة ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص١٩٠

^(٢٤) خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظم الى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية ، ملحق

تحويلات استراتيجية، العدد ١٩٦، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص٢٨

^(٢٥) منى حجازي، النفط محركاً.. توجهات الصين نحو الشرق الاوسط، موقع مركز البديل من خلال الرابط:

٥- الابتعاد عن سياسة المنافسة والعدوانية او الالتفات الى العوامل الايدولوجية في التعامل مع دول المنطقة والتأكيد على الالتزام بالجوانب المشتركة مع هذه الدول والالتزام بمبدأ المنفعة المتبادلة والتفاهات المشتركة معها من اجل تامين الفرق البرية والبحرية الخاصة بتصدير النفط من المنطقة وضمان وصوله اليها^(٢٦).

٦- اتباع سياسة الحياد الايجابي في التعامل مع القضايا السياسية الخاصة بدول المنطقة من خلال رفض التدخل بالشؤون الداخلية للدول او التنديد بسياساتها الداخلية تجاه مواطنيها والحفاظ على علاقاتها الطبيعية مع الانظمة الحاكمة كما حصل مع التعامل الصيني مع احداث الحراك الشعبي العربي عام ٢٠١١ فضلا عن رفضها لتوجيه العقوبات للنظام السوري في ظل الازمة السورية ورفضها لأي قرار يعمل على عزل اي دولة من دول المنطقة من خلال فرض عقوبات عليها كما حصل مع ايران بشأن البرنامج النووي. كما انها ابتعدت عن الاشتراك في الحرب على تنظيم داعش انطلاقا من سياسة عدم التدخل التي تنتهجها الصين^(٢٧).

٧- ان الصين تتعامل مع اي منطقة من مناطق العالم على اساس رؤية استراتيجية صينية قائمة على اساس الفعل والمبادرة وليس على اساس رد فعل سياسات دول اخرى ، فهي تنظر للشرق الاوسط على انها منطقة تمثل مصدرا مهما للطاقة وسوق تجارية لتصريف المنتجات وتوظيفا استراتيجيا لتنافس دولي اوسع^(٢٨).

٨- منافسة الولايات المتحدة الامريكية من خلال تثبيت وجودها في المنطقة ، من خلال سياسات وجهود تبذلها الصين فإنها تسعى الى كسر الهيمنة الامريكية

^(٢٦) محمد محمود صبري صيدم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣

^(٢٧) اندروسكوبيل، علي رضا نادر، الصين في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦ ، ص ٦.

^(٢٨) سليم كاطع علي، امن الطاقة في الادراك الاستراتيجي الصيني ، موقع المركز الديمقراطي العربي من خلال الرابط:

<https://democraticac.de/?p=48595>

على النظام الدولي من خلال مزاحمتها في مناطق العالم المختلفة لا سيما في منطقة الشرق الاوسط التي تعد اغنى مناطق العالم بالنفط وانخفاض كلفة الانتاج فيها، فضلا عن امكانية زيادة الانتاج في بعض دولها كالعراق حيث تشير الوكالة الدولية للطاقة امكانية زيادة انتاج النفط فيه بسهولة خلال العقد الثالث من القرن الحالي ، وهذا الامر يتطلب زيادة وتكثيف الجهود في هذا المجال لا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية منذ تولي الرئيس (دونالد ترامب) بدأت تحاول الحصول على المكاسب الاقتصادية نتيجة الادوار التي تؤديها في المنطقة كالدوار الامنية واهم المكاسب التي تريد الحصول عليها هو السيطرة على نفط المنطقة، وظهر ذلك واضحا من خلال تصريحات الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) ^(٢٩).

٩- تسعى الصين لتعظيم دورها في منطقة الشرق الاوسط نظرا لأهميته بالنسبة لها، وفي هذا الاتجاه اطلقت الصين مبادرة (طريق الحرير الجديدة) ^(٣٠) التي اعلن عنها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام ٢٠١٣ والتي تهدف الى المشاركة في كافة الانشطة الاقتصادية في المنطقة من خلال الدور الذي تؤديه الحكومة الصينية وشركاتها ورجال الاعمال الصينيين وتاتي هذه المبادرة ايضا في اطار تأمين وصول الطاقة (النفط والغاز) من الشرق الاوسط الى الصين وتأمين طرق النقل البري والبحري والذي يطلق عليه طريق الحرير الذي تمر من خلاله اكثر حوالي ٨٠% من مصادر الطاقة الصينية ^(٣٠).

^(٢٩) ماتيو اوزانو، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩.

^(٣٠) تعرف هذه المبادرة ايضا باسم " حزام واحد. طريق واحد" وتهدف لاهياء وتطوير طريق الحرير التاريخي، ويشمل المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وانايب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والانترنت ومختلف البنى التحتية وهو ما يحقق التنمية المستدامة للصين والدول الواقعة على طول هذا الطريق بل العالم اجمع. للمزيد عن هذه المبادرة انظر : محمد ادريس الصيني، معرفة حقيقة الحزام والطريق، وقائع مؤتمر افاق التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم، ٢٠١٧، ص ٨-٩.

^(٣٠) اندروسكوبيل ، عليظا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨

ان الصين اخذت تهمم بالشرق الاوسط كمنطقة ذات اهمية جيوسراتيجية في الادراك الصيني بفعل ارتباط المصالح الصينية بهذه المنطقة واهمها هي تامين واردات الطاقة الصينية التي تعد مفصل جوهري في استمرار النمو الاقتصادي الصيني والتقدم في المجالات الاخرى السياسية والعسكرية، واذا كانت منطقة الشرق الاوسط بهذه الاهمية كمصدر للطاقة العالمية فان الصين ستزيد من اهتمامها بالمنطقة في وجود الولايات المتحدة الامريكية فيها والتي قد تشكل مصدر خطر على واردات الصين من الطاقة بحكم العلاقة الاستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة الامريكية باهم المنتجين للنفط كالسعودية ودول الخليج العربي الاخرى.

خاتمة:

لقد اضحى الصراع على مصادر الطاقة العالمية احد ابعاد الصراع العالمي وبدأت القوى الكبرى بوضع استراتيجيات لتامين احتياجاتها من الطاقة والصين احدى هذه الدول التي اهتمت بموضوع امن الطاقة منذ تحولها الى احد المستوردين عام ١٩٩٣ اذ جاء تعريف امن الطاقة الصيني هو ضمان او وفرة عرض الطاقة عالميا وتامين وصولها الى الصين وفي ظل التنافس العالمي على الطاقة حيث توجد الهند والولايات المتحدة الامريكية كدول مستوردة، فإن الصين اهتمت بموضوع امن الطاقة بوصفه بعدا امنيا من ابعاد امنها القومي، وكذلك اتجهت سياساتها الخارجية الى تحقيق تأمين هذا البعد الامني، اذ وضعت الصين استراتيجية في هذا المجال قائمة على مجموعة من المراكز مثل انشاء مخزون احتياطي نفطي وتأمين طرق وخطوط نقل الطاقة واعتماد الاليات التي من شأنها الاستعمال الامثل للطاقة على المستويين الجزئي والكلبي، واتعبت الصين دبلوماسية قائمة على تحقيق التقارب وتعزيز العلاقات مع الدول المنتجة للنفط واعتماد سياسة الحياد الايجابي، فضلا عن اعتماد الاليات والوسائل الاقتصادية في تحقيق اهدافها وسياساتها كاطلاقها لمبادرة طريق الحرير عام ٢٠١٣ التي تسعى من خلالها الى ضمان وصول الامدادات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة للصين والدول التي تقع على طريق الحرير، وفي اطار سياستها القائمة على تحقيق وصول الامدادات النفطية وحماية امنها

الطاقوي فقد علمت الصين على الاهتمام بالمناطق الغنية بالطاقة كالشرق الاوسط الذي اتجهت اليه الصين اعتمادا على سياسة المصلحة وتحقيق الاهداف دون الخوض في الصراعات القائمة او اداء ادوار تعكس صورة سلبية عن الصين، فضلا عن تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة كدول الخليج العربي، كما اتجهت السياسة الصينية الى اقامة مشاريع تنموية في دول المنطقة وتوفير فرص لتدريب الكوادر البشرية وتشجيع الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، واصبحت الصين احدى الدول الكبرى التي تمتلك علاقات متوازنة ومتكافئة مع القوى الاقليمية في المنطقة دون التدخل في حالة التنافس والصراع الدائر بينها كالسعودية وايران (واسرائيل) وفي الوقت ذاته استطاعت تثبيت استراتيجيتها الطاقوية من خلال الدخول في اتفاقات نفطية مع اهم الدول المنتجة كالعراق.

الملخص

يعد امن الطاقة احد ابعاد الامن القومي بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للطاقة على حد سواء، وقد ارتبط تحقيق هذا البعد الامني لاسيما بالنسبة للدول الكبرى بالسياسة الخارجية للدولة كونها الاداة الدبلوماسية التي تعمل على تحقيق المصلحة العليا، وبالنسبة للصين فأن امن الطاقة يرتبط بسياستها الخارجية لدرجة كبيرة لاسيما منذ ان اصبحت احدى الدول المستهلكة للطاقة من بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ويعود ذلك الى التقدم الاقتصادي الذي شهدته وسعيها لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية، وقد وضعت الصين استراتيجيتها في هذا المجال وازداد اهتمامها بالمناطق والاقاليم المنتجة للنفط كالشرق الاوسط الذي يمتلك مكانة جيواستراتيجية بالنسبة للصين واتخذت عدة خطوات في سبيل تعزيز وجودها في هذه المنطقة.

Energy security in china foreign policy

Abstract

energy security is one of national security for both energy exporting and importing countries. The realization of this part, especially for the big countries, has been linked to the foreign policy of the country as a diplomatic tool that serves a higher interest . For China, energy security relates to its foreign policy to a large extent . Since it became one of the energy consuming countries from the beginning of nineties of the last century due to the economic progress that has witnessed and its ambitions to compete the United states . China has developed its strategy in this context and increased its interest in areas and regions of oil such as middle east which has geostrategic status for China and take several steps for enhancing its existing in this region.